



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات
الدورة الاستثنائية: 2017



وزارة التربية الوطنية
امتحان بكالوريا التعليم الثانوي
الشعبة: تسيير واقتصاد

المدة: 02 سا و 30 د

اختبار في مادة: القانون

على المترشح أن يختار أحد الموضوعين الآتيين:
الموضوع الأول

الجزء الأول: (06 نقاط)

السؤال الأول: (04 نقاط)

- اشرح القواعد التي يتعين على المشرع إتباعها عند وضع أساس النظام الضريبي في الدولة.

السؤال الثاني: (02 نقاط)

من بين الأركان الموضوعية لعقد البيع: السبب.

- عرّفه واذكر شروطه.

الجزء الثاني: (06 نقاط)

السند:

من العقد التأسيسي لإحدى الشركات التجارية استخرجنا المعلومات الآتية:

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال (دج)	عدد الأسهم	عدد الشركاء	طريقة التأسيس
مقاولات الأشغال العمومية	2014/01/02	8000000	8000	10	طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام.

بعد سنتين من النشاط انخفض الأصل الصافي للشركة (رأس المال) إلى 1500000 دج بسبب الخسائر الثابتة.

المطلوب: من السند وعلى ضوء ما درست:

(1) حدّد نوع الشركة مع التعليل.

(2) احسب قيمة السهم.

(3) كيف تسمى طريقة تأسيس هذه الشركة؟ اشرحها مبيناً شروطها القانونية.

(4) وفق القانون التجاري الجزائري ما هو الإجراء الواجب اتخاذه إزاء وضعية هذه الشركة بعد

انخفاض الأصل الصافي للشركة؟



الجزء الثالث: (08 نقاط)

الوضعية:

يملك خالد مؤسسة لإنتاج وبيع الحليب ومشتقاته ويعد شريكا وحيدا فيها، حيث يشغل عشرة (10) عمال، ثمانية (8) منهم دائمون واثنان (2) متعاقد معهما لموسم الصيف فقط، وخلال انعقاد الاجتماع الدوري للإدارة قرّر خالد اتخاذ الإجراءات التالية:

- تسريح العاملين المتعاقدين قبل انتهاء موسم الصيف.
- توزيع ساعات عمل العاملين المسرّحين على باقي العمال الدائمين دون الزيادة في الأجر.
- على إثر الإجراءات المتخذين قرر العمال الدخول في إضراب دون إشعار مسبق.

انطلاقا من الوضعية وعلى ضوء مكتسباتك القبلية أجب على ما يلي:

- 1) ما هي التسمية القانونية لمؤسسة خالد؟
- 2) حدّد طبيعة العقد الذي يربط خالد بعماله الدائمين والمتعاقدين.
- 3) هل الإجراءات الأولى مؤسّس قانونا؟ برّر إجابتك.
- 4) هل قرار إضراب العمال استوفى الشروط القانونية؟ برّر إجابتك.
- 5) هل كان بإمكان العمال تجنب الإضراب باللجوء إلى طرق قانونية أخرى؟ اذكرها إن وجدت.



الموضوع الثاني

الجزء الأول: (06 نقاط)

السؤال الأول: (04 نقاط)

- اشرح آثار عقد البيع على البائع.

السؤال الثاني: (02 نقاط)

- عرّف عقد العمل، وشرح أنواعه.

الجزء الثاني: (06 نقاط)

السند:

"هشام" موظف في إدارة عمومية، تقتطع الإدارة من أجرته شهريا مبلغ معين يحوّل إلى مصلحة الضرائب، وإثر نجاح ابنه في شهادة البكالوريا، قرّر تكريمه برحلة سياحية إلى الخارج مما استدعى استخراج جواز سفر له، الذي تطلّب دفع مبلغ من المال إلى المصالح المعنية.

من السند وعلى ضوء ما درست:

- ماذا يمثل المبلغ الذي يقتطع شهريا من أجرة "هشام"؟ عرّفه.
- ماذا يمثل المبلغ الذي دفعه للحصول على جواز السفر؟ عرّفه.
- بيّن خصائص كل منهما.

الجزء الثالث: (08 نقاط)

السند:

نص المادة 416 من القانون المدني الجزائري:

" الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة. كما يتحملون الخسائر التي قد تتجر عن ذلك."

من السند وعلى ضوء ما درست:

- 1) استخرج وشرح أركان عقد الشركة الواردة في نص المادة. بيّن طبيعة هذه الأركان.
- 2) ما هو أثر تخلف هذه الأركان على عقد الشركة؟
- 3) كيف تقسم الأرباح والخسائر على الشركاء في الشركات التجارية؟

انتهى الموضوع الثاني

العلامة		عناصر الإجابة (الموضوع الاول)
مجموع	مجزأة	
06	4×1	الجزء الأول: السؤال I : قواعد الضريبة : أ- قاعدة العدالة (المساواة) : تقتضي تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين في أداء الضريبة و يجب على كل فرد المساهمة في الأعباء حسب قدرته أي وجود تناسب بين الضريبة والدخل. ب- قاعدة اليقين: يقصد بها أن تكون الضريبة واضحة وغير معقدة في مختلف الجوانب (معدلها، وعائها ، طريقة تحصيلها ، وقت دفعها ، الجهة المختصة بتحصيلها مع إعلام المكلف بها) . ج- قاعدة الملائمة في الدفع : يقصد بها أن يكون موعد التحصيل وطريقته وإجراءاته تلائم ظروف المكلف بها. د- قاعدة الاقتصاد في التحصيل : وهي أن تلجأ الإدارة إلى إتباع أساليب وطرق تحصيل الضرائب التي لا تكلفها صرف مبالغ كبيرة تقلص من حجم الضرائب المدفوعة.
06	0,5 3×0,5	السؤال II : - تعريف السبب: هو الباعث والدافع للتعاقد. - شروطه: ✓ موجودا ✓ مشروعا ✓ غير مخالف للنظام العام
	0,5 2×0,5 0,75 0,75 0,75 3×0,25	الجزء الثاني : 1. تحديد نوع الشركة مع التعليل: أ- نوع الشركة : شركة مساهمة ب- التعليل : - رأسمالها مقسم إلى أسهم متساوية القيمة - عدد الشركاء 10 وهو يفوق الحد الأدنى المحدد بـ 7 شركاء. 2. تحديد قيمة السهم : $8000000 \div 8000 = 1000$ دج 3. طريقة تأسيس الشركة: أ- تسمى : التأسيس باللجوء العلني للدخار. ب- الشرح : طبقا للمادة 595 من ق. ت. ج تتم عملية التأسيس بطرح أسهم الشركة للاكتتاب العام على الجمهور قصد الحصول على الأموال. الشروط القانونية للاكتتاب : - يجب الاكتتاب في رأس مال الشركة بكامله . - يجب أن يكون جديا وباتا (لا يعلق على شرط معين) . - لا يجوز إصدار الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية .

08	1,50	4. الإجراء المتخذ تجاه هذه الشركة: بما أن رأسمال الشركة انخفض إلى 1500000 دج وهو أقل من ربع (4/1) رأسمالها البالغ . 2000000 دج فإنه: وفقا لـ ق. ت. ج إذا خفض الأصل الصافي للشركة بفعل الخسائر الثابتة إلى أقل من ربع رأسمالها ، فإن مجلس الإدارة ملزم خلال الأشهر الأربعة التالية للمصادقة على الحسابات باستدعاء الجمعية العامة غير العادية التي تتخذ قرارا بشأن حل الشركة ، أو عدم حلها بتخفيض رأسمالها بمبلغ يساوي على الأقل مبلغ الخسائر . الجزء الثالث : 1- التسمية القانونية للمؤسسة :تنص المادة 598 الفقرة 2 على أن : إذا كانت الشركة ذات مسؤولية محدودة..... لا تضم إلا شخصا واحد " كشريك وحيد " تسمى هذه الشركة " مؤسسة ذات الشخص الوحيد " وذات المسؤولية المحدودة . 2- طبيعة العقد الذي يربط خالد بعماله: مع شرح مبسط - الدائمون : عقد عمل غير محدد المدة . - المؤقتون : عقد عمل محدد المدة . 3- قانونية الإجراء الأول مع التبرير : - الإجراء الأول : غير مؤسس قانونا . - التبرير : لأن مدة العقد لم تنتهي بعد ، ولا يوجد ما يبيح إنهاء علاقة العمل . 4- قرار إضراب العمال : - لم يستوفي الشروط القانونية وفق التشريع المعمول به. - التبرير : عدم الإشعار المسبق بالإضراب. 5- إمكانية تجنب الإضراب : أ. نعم ب. الطرق القانونية الأخرى التي يمكن اللجوء إليها: مع شرح مبسط ✓ المصالحة ✓ الوساطة ✓ التحكيم
	1,50	1- التسمية القانونية للمؤسسة :تنص المادة 598 الفقرة 2 على أن : إذا كانت الشركة ذات مسؤولية محدودة..... لا تضم إلا شخصا واحد " كشريك وحيد " تسمى هذه الشركة " مؤسسة ذات الشخص الوحيد " وذات المسؤولية المحدودة . 2- طبيعة العقد الذي يربط خالد بعماله: مع شرح مبسط - الدائمون : عقد عمل غير محدد المدة . - المؤقتون : عقد عمل محدد المدة . 3- قانونية الإجراء الأول مع التبرير : - الإجراء الأول : غير مؤسس قانونا . - التبرير : لأن مدة العقد لم تنتهي بعد ، ولا يوجد ما يبيح إنهاء علاقة العمل . 4- قرار إضراب العمال : - لم يستوفي الشروط القانونية وفق التشريع المعمول به. - التبرير : عدم الإشعار المسبق بالإضراب. 5- إمكانية تجنب الإضراب : أ. نعم ب. الطرق القانونية الأخرى التي يمكن اللجوء إليها: مع شرح مبسط ✓ المصالحة ✓ الوساطة ✓ التحكيم
	2×0,75	
	2×0,75	
	2×0,75	
	0,5	
	3×0,50	

العلامة		عناصر الإجابة (الموضوع الثاني)
مجموع	مجزأة	
06		الجواب على الجزء الأول : السؤال الأول : التزامات البائع: يلتزم البائع بنقل الملكية و تسليم المبيع و ضمانه 1- نقل الملكية : يلتزم البائع بنقل ملكية المبيع المنقول أو العقار : - المنقول المعين بذاته : تنتقل ملكيته دون اجراءات متى كان ملكا للبائع و موجودا وقت البيع . - المنقول المعين بنوعه : تنتقل ملكيته بعد الفرز إما بالعد أو القياس أو الكيل - العقار :تنتقل ملكيته وفقا لقوانين مصلحة الشهر العقاري 2- تسليم المبيع : يلتزم البائع بتسليم المبيع طبقا للمادة 367 من ق م ج و التي تنص على تسليم المبيع في مكان و زمان نشوء الالتزام ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك ، كما يلتزم بتسليم المبيع على الحالة التي كان عليها وقت البيع . 3- التزام بضمان التعرض و الاستحقاق و ضمان العيوب الخفية: حيث يضمن البائع تمكين المشتري من وضع اليد على المبيع و الانتفاع به دون عائق ، كما يضمن للمشتري التعويض حالة نجاح الغير في التعرض للمشتري بنزع المبيع منه. كما يكون البائع ملزما بضمان العيوب الخفية ولو لم يكن عالما بوجودها. السؤال الثاني : تعريف عقد العمل: هو اتفاق يلتزم بموجبه العامل بوضع نشاطه المهني في خدمة صاحب العمل وتحت إشرافه وإدارته وذلك مقابل أجر . أنواع عقد العمل: 1- عقد العمل غير محدد المدة: وهو في الأصل غير مكتوب أي لا تكتب فيه المدة. 2- عقد العمل محدد المدة: هو عقد مكتوب و يسري من تاريخ إبرامه إلى غاية أجل يحدده الطرفان، ويستجيب لحالات حددتها المادة 12 من قانون العمل كما يلي: • عندما يكون موضوع العمل متعلقا بعقود أشغال أو خدمات غير متجددة. • عندما يتم استخلاف عامل مثبت (مرسم) في منصب تغيب عنه مؤقتا. • عندما يتطلب الأمر من الهيئة المستخدمة إجراء أشغال دورية ذات طابع متقطع. • عندما يبرر ذلك تزايد العمل أو أسباب موسمية. • عندما يتعلق الأمر بنشاطات ذات مدة محدودة أو مؤقتة بحكم طبيعتها.
	01.5	
	01	
	01.5	
	0.50	
	0.50	
	01	

06		الجزء الثاني : أ) يمثل المبلغ الذي يقطع من اجرة "هشام" : الضريبة على الدخل الإجمالي ب) تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي: هي ضريبة سنوية واحدة على دخل الاشخاص الطبيعيين وتفرض على الدخل الصافي الاجمالي للمكلف بالضريبة. ت) يمثل المبلغ الذي دفعه "هشام" للحصول على جواز السفر : الرسم. ث) تعريف الرسم : هو مقابل نقدي يدفعه الفرد مقابل خدمة تؤديها له هيئة عامة أو نفع خاص يستفيد منه دون أن يوجد حتما تكافؤ بين قيمة الرسم والتكلفة الحقيقية للخدمة المؤداة. ج) خصائص الرسم والضريبة على الدخل الاجمالي. 1) خصائص الرسم: - هو مبلغ نقدي يفرض من جهة واحدة هي الدولة منصوص عليه قانونا. - يرتبط بمقابل أو بخدمة خاصة تؤديها الدولة لدافع الرسم. - هو إجباري الدفع لأنه صادر من السلطة العامة مقابل خدمة. 2) خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي: - تفرض على الاشخاص الطبيعيين. - تستحق كل سنة. - هي ضريبة إجمالية . - هي ضريبة أحادية . - ضريبة تحصل عن طريق نسب مثبتة في جداول .
08		الجزء الثالث: 1) الأركان الواردة في نص المادة هي: - تعدد الشركاء: يمكن أن يقوم شخص واحد بتأسيس شركة بمفرده كالشركة ذات المسؤولية المحدودة والشخص الوحيد، أما باقي الشركات التجارية والمدنية فلا ينبغي أن تتأسس بدون تعدد الشركاء (شخصان أو أكثر). - تقديم الحصص: الحصص هي جوهر الشركة فبدون تقديمها لا تستطيع الشركة أن تمارس عملها، ويمكن أن تكون الحصص نقدية (نقود)، أو عينية (مباني-سيارة-آلات)، أو حصة عمل (كخبرة الشريك في مجال الشراء والبيع). - نية المشاركة: وهي الرغبة الإرادية في إنشاء الشركة والتعاون الإيجابي بين الشركاء والمساواة بينهم في المراكز القانونية أي لا يكون بينهم تابع ولا متبوع.

العلامة		عناصر الإجابة
مجموع	مجزأة	
	01	- اقتسام الأرباح والخسائر: تخضع كيفية تقسيم الأرباح والخسائر إلى اتفاق الشركاء يحدّد نصيب كل شريك من الربح والخسارة بحسب نسبة حصته في رأس مال الشركة.
	01	• طبيعة هذه الأركان هي: أركان موضوعية خاصة.
	01	(2) في حالة تخلف الأركان الموضوعية الخاصة فإن مقومات الشركة تعتبر منعدمة. فلا وجود لعقد ينبثق منه شخص معنوي. وكقاعدة عامة فإن تخلف أحد الأركان يؤدي إلى زوال عقد الشركة وإعادتها الى الحالة التي كانت عليها قبل التعاقد.
	01	(3) كيفية اقتسام الأرباح و الخسائر:
	01	أ) تخضع كيفية تقسيم الأرباح والخسائر إلى اتفاق الشركاء بشرط ألا يتضمن الاتفاق حرمان أحد الشركاء من الأرباح أو إعفاءه من الخسائر.
	01	ب) أما إذا لم يتفقوا على طريقة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء فيحدد نصيب كل شريك من الربح والخسارة بحسب نسبة حصته في رأس المال
		" المادة 428 من ق م ج."